

مؤتمر الاتحاد الأوروبي الثامن لمنع انتشار الأسلحة ونزعها

بروكسل، من 13 إلى 14 ديسمبر 2019

تقرير موجز عن المؤتمر

تحرير: فيديريكا داركي

عُقد مؤتمر الاتحاد الأوروبي الثامن لمنع انتشار الأسلحة ونزعها (EUNPDC) يومي 13 و 14 ديسمبر 2019 في بروكسل، حيث اجتمع خبراء في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها والحد من التسلح وتقييد استعمال الأسلحة التقليدية من مؤسسات عامة ومنظمات دولية ومراكز تفكير مستقلة ومنظمات مجتمع مدني. نظم المؤتمر المعهد الإيطالي للشؤون الدولية (IAI) نيابة عن الائتلاف الأوروبي لمراكز التفكير المستقلة المعنية بمنع انتشار الأسلحة ونزعها، وقد حضره أكثر من 230 خبيرًا من أكثر من 50 دولة -من بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به ودول أخرى- إضافة إلى 105 مراكز بحثية.

ويُعدّ هذا المؤتمر من أبرز فعاليات شبكة مراكز التفكير والمراكز البحثية الأوروبية المستقلة. وقد تأسست الشبكة في يوليو 2010 من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتضم الشبكة -التي تركّز حاليًا أيضًا على تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها- 90 هيئة بحثية، ويتولى التنسيق بينها ائتلاف مكون من ستة معاهد بحثية، وهي: المؤسسة (الفرنسية) للبحوث الإستراتيجية (FRS)، والمعهد (البريطاني) الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)، والمعهد (الإيطالي) للشؤون الدولية (IAI)، ومعهد فرانكفورت لبحوث السلام (HSFK/PRIF)، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، ومركز فيينا لمنع انتشار الأسلحة ونزعها (VCDNP).

ومنذ عام 2012، أصبح هذا المؤتمر السنوي واحدًا من اللقاءات الرئيسية لمنع انتشار الأسلحة ونزعها على مستوى العالم. وقد ساهم في تعزيز النقاش الإستراتيجي بشأن تدابير مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) وأنظمة

تسليمها، والتصدي للتحديات المرتبطة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بها والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) وذخائرها.

ألقى إيتوري جريكو، نائب الرئيس التنفيذي للمعهد (الإيطالي) للشؤون الدولية، الكلمة الترحيبية للمؤتمر. وسلط الضوء على الجهود الحثيثة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز نظم منع انتشار الأسلحة والحد من التسلح، على الرغم من مواجهته لمجموعة كبيرة من الضغوط والتحديات؛ ومن بينها الانتهاكات واسعة النطاق للمعايير الدولية، والجمود في مجال نزع الأسلحة النووية، وانسحاب الولايات المتحدة من المعاهدات والاتفاقيات الأساسية، والتقدم التكنولوجي، وتزايد التنافس بين القوى العظمى. ونوه جريكو إلى أهمية التعاون الدولي متعدد الأطراف في مواجهة هذه التحديات. ودعا إلى تمديد معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة (معاهدة ستارت الجديدة). وفيما يتعلق بالترابط بين منع انتشار الأسلحة ونزعها، أشار إلى دعم الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأكد على أهمية الدور الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي في عملية مراجعة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT). وفيما يتعلق بالتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الناشئة، شدد جريكو على أهمية الدور الاستباقي المتزايد للاتحاد الأوروبي في وضع معايير دولية لتنظيم الفضاء الإلكتروني وضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل.

ناقش المؤتمر العديد من الموضوعات الرئيسية المهمة لعمل الاتحاد الأوروبي و [هيئة الشؤون الخارجية الأوروبية \(EEAS\)](#)، بما في ذلك النظام الجديد للحد من انتشار الأسلحة النووية، وتدابير بناء الثقة والأمن، والأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية، والحد من التسلح في الفضاء الخارجي، والفضاء الإلكتروني الأمن، وكذلك [عمليات النقل والأنشطة ذات الصلة بالمواد النووية \(قناة المشتريات\) بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة \(الخاصة بالاتفاق النووي الإيراني \(JCPOA\)\)](#). كما خُصّصت جلسات لبحث تنظيم تجارة الأسلحة والتحديات الإقليمية في شمال شرق آسيا والشرق الأوسط.

وأشار جوزيف بوريل، نائب رئيس المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في كلمته التي ألقاها نيابة عنه باول هرتشينسكي، نائب الأمين العام بالإنيابة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة والاستجابة للأزمات، إلى أن "منع انتشار الأسلحة ونزعها يمرّان بمرحلة حرجة [و] أنّ تعددية الأطراف ككل مُهدّدة"، وأنّ هذا يستلزم تعزيز معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بوصفها أداة رئيسية متعدّدة الأطراف للسلام والأمن والاستقرار الدوليين". وأكد بوريل على أنّ "الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة الركائز الثلاث لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية"، مضيفاً أنّ "جهودنا في مجال الحد من الانتشار النووي فيما يتعلق بإيران ستظل أساسية في هذا السياق"، وذلك في إشارة إلى خطة العمل المشتركة. كما أشار نائب رئيس المفوضية والممثل السامي إلى أنّ "إنهاء معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى (INF) يخلق فراغاً أمنياً خطيراً" وأنّ "الجهود الدولية الرامية إلى وضع تدابير لبناء الثقة [...] بهدف خفض التصعيد والحد من انتشار هذه الأسلحة هي جهود ضرورية، وتحظى بدعم الاتحاد الأوروبي. واختتم بوريل كلمته بالتأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي المتزايد بمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) وبإعادة التأكيد على تجريم الاتحاد الأوروبي لاستخدام الأسلحة الكيميائية "في أيّ مكان وفي أيّ وقت، ومن قبل أيّ شخص، سواءً كانت جهة حكومية أم غير حكومية، [و] تحت أيّ ظرف من الظروف".

كما سلّطت إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، الضوء على التطورات الرئيسية في مجال نزع السلاح، مشدّدة على الحاجة إلى رؤية جديدة وتنشيط للجهود متعدّدة الأطراف. وأشارت الممثلة السامية إلى عدم استقرار العلاقات الدولية بسبب تراجع الحوار وتزايد انعدام الثقة والتسليح المتنامي. وأشارت كذلك إلى أنّ ظهور تكنولوجيات جديدة ونطاقات جديدة للحرب يسهم في تعريض الأمن الدولي لثغرات أمنية جديدة ويمكن أن يؤدي إلى تراجع التزامات نزع الأسلحة ومنع انتشارها وما يترتب على ذلك من نتائج كارثية. لذا، فقد أكّدت إيزومي في كلمتها على الحاجة إلى اعتماد رؤية جديدة، تستند إلى مبادئ إمكانية التحقق، واللا رجعية، والشفافية، والمساءلة، والإنفاذ، وعلى قاعدة عدم استعمال الأسلحة النووية. ووفقاً لما ذكرته الممثلة السامية فإنّ هناك أيضاً حاجة إلى إجراء نقاشات نزيهة بشأن تطبيق القانون الدولي، والوصول إلى فهم مشترك للمخاطر الحالية والجديدة، فضلاً عن الدخول في مفاوضات بحسن نية. واختتمت ناكاميتسو كلمتها بوصف الاتحاد الأوروبي بأنه شريك لا غنى عنه، مثنياً على دوره المستمر في تعزيز عدم انتشار الأسلحة ونزعها والحدّ من التسلح، لاسيّما دوره المتعلق بمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، التي تُعرف بأنّها الركن الأساسي للنظام الدولي والوثيقة التفاوضية الوحيدة الحالية في هذه المسألة.

وعرض وجهة النظر الأمريكية كريستوفر فورد، مساعد وزير الخارجية الأمريكي. وأوضح في كلمته أنّ هناك نهجين للحدّ من التسلح وهما: "النهج القانوني/التنظيمي" الذي يسعى إلى التأثير على سلوك الدول من خلال اعتماد قواعد ولوائح ملزمة وإنفاذها، و"النهج المعياري" الذي يهدف إلى تحقيق النتيجة نفسها لكن من خلال تعزيز السلوك المسؤول عبر صكوك غير ملزمة قانوناً مثل مدونات قواعد السلوك. وأيد فورد في حديثه النهج الأخير نظراً لكونه وسيلة أكثر فعالية في مواجهة التحديات في مجالات مثل الفضاء الإلكتروني أو الفضاء الخارجي؛ حيث يمكن ألا يكون النهج القانوني التقليدي هو الأنسب في مواجهتها. وذكر أنّ الدبلوماسيين الأمريكيين كانوا دائماً "قوى دافعة رئيسية لوضع نهج معيارية فعّالة وتعزيزها" بهدف إيجاد "تقارب في وجهات النظر" واستخدامه "كأساس للعمل الجماعي للتصدي للسلوكيات المتهورة أو المزعزعة للاستقرار". وذكر فورد أنّه يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تتبع نهجاً تقليدياً وتنظيمياً للحدّ من التسلح، عندما تثق في أنّ هذا النهج يمكن أن يعزّز أمنها وأمن حلفائها وشركائها، وعندما تطمئن إلى أنّ الاتفاقيات قابلة للإنفاذ وللتحقّق منها، وإلى وفاء الشركاء بالتزاماتهم". وأعرب فورد عن قلقه إزاء "انتهاك روسيا الاتحادية لاتفاقيات الحدّ من التسلح" و"التوسّع في القدرات النووية الروسية والصينية المزعزع للاستقرار، حسب وصفه"، واختتم كلمته بقوله: "إنّ الولايات المتحدة تهدف إلى التفاوض لعقد اتفاقيات ثلاثية للحدّ من التسلح".

وطرح وجهة النظر الروسية المنظور السفير ميخائيل أوليانوف الذي أعرب عن تحفظاته على "النهج المثالي" الذي تعتمده الولايات المتحدة، مشيراً إلى أنّ هذا النهج "قد تسبّب في إلغاء عدد من اتفاقيات [الحدّ من التسلح]، بدءاً من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) وصولاً إلى [...] معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى (INF)". وأكد أوليانوف أنّ إنهاء معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى كان أمراً مؤسفاً للغاية. وأنّ [هذه المعاهدة] كانت تمثل غطاءً مُحكماً لسياسة الولايات المتحدة [يمنع] نشر الصواريخ في مناطق مختلفة من العالم [...] وأشار إلى أنّ "الجانب الأمريكي لم يقدّم أبداً أيّ أدلة على مزاعمه بوجود انتهاكات روسية للاتفاقيات". كما وصف خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) بأنّها "تحفة دبلوماسية"، وانتقد الجهود الأمريكية الرامية لمنع الآخرين من تنفيذ الاتفاقية. وأضاف أنّ رفض تمديد معاهدة ستارت الجديدة سيكون "أمراً مؤسفاً ويؤدي إلى نتائج عكسية". كما أعرب عن تأييده لعقد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي وكذلك اتفاقية متعدّدة

الأطراف لنزع الأسلحة النووية. وانتقد السفير الروسي المقترح الأمريكي بعقد اتفاقية ثلاثية، واصفًا إياه "بأنه مقترح غريب نوعًا ما [...] لأنه] يتجاهل الترسانات النووية الفرنسية والبريطانية، لأنهم [...] حلفاء] للولايات المتحدة، بينما يركّز على الصين". كما اعتبر أنّ ملفات تسليح الفضاء الخارجي وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واستعادة الحوار مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (DPRK) ملفات تتطلب اهتمامًا خاصًا.

واستعرض ما شنجون، نائب المدير العام لإدارة الحدّ من التسلّح في الصين، وجهة النظر الصينية، وركّز بدرجة كبيرة على المبادئ والسياسة النووية الصينية. وقال شنجون إنّ الصين كانت تمارس دائمًا سياسة ضبط النفس من خلال اختيارها امتلاك أقل عدد من الأسلحة النووية اللازمة للدفاع عن البلاد. كما تناول شنجون الشكاوى المتعلقة بعدم شفافية الصين بشأن ترسانتها النووية، قائلاً بأنه عند تناول مسألة الشفافية، فينبغي مراعاة أمرين أساسيين: الأول، أنّ الشفافية تتمحور حول السياسات والنوايا. وفي هذا السياق، أكّد على سياسة الصين بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية. والآخر، أنّ الشفافية تتعلق بالكشف عن قدرات نووية محدّدة. وأشار إلى أنّه ليس من مصلحة الصين الوطنية الكشف عن هذه المعلومات لأنّ هذا من شأنه أن يقوّض قوة ردعها. واختتم شنجون كلمته بالتعبير عن تحفظاته على إمكانية إجراء حوار ثلاثي بشأن نزع الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة وروسيا.

واستعرض جاسيك بيليكا، المبعوث الخاص لهيئة الشؤون الخارجية الأوروبية لنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها (EEAS) وثائق الاتحاد الأوروبي الرئيسية المعتمدة لتحقيق المبادئ والأهداف المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة ونزعها والحدّ من التسلّح¹. كما أوضح الأدوات السياسية والمالية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بتنفيذ هذه المبادئ، مؤكّدًا على الدور الذي تلعبه هيئة الشؤون الخارجية الأوروبية (EEAS) في هذا الصدد. وذكّر بأنّ الاتحاد الأوروبي كان دائمًا داعمًا لتعدّد الأطراف والتنفيذ العالمي للمعاهدات والاتفاقيات الدولية لمواجهة تحديات الحدّ من التسلّح ومنع انتشار الأسلحة، وأكّد على مساهمة الاتحاد الأوروبي المالية في برنامج منع انتشار الأسلحة ونزعها، مشيرًا إلى أنّ هذه المساهمة قد زادت زيادة كبيرة على مرّ السنين. وفيما يتعلق بالخطوات التالية، ذكر المبعوث الخاص أنّ الأولوية لاحترام الالتزامات الدولية وحقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين، وفيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة تحديًا، فقد ذكر أنّ الأولوية ينبغي أن تكون لما يلي: دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) حيز التنفيذ، وإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT)، والحفاظ على مبدأ مكافحة استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية، فضلًا عن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار.

كما ألقى هانز براتسكار، السفير النرويجي ورئيس المؤتمر الرابع لمراجعة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (المعروفة أيضًا باسم معاهدة أوتاوا)، خطابًا أساسيًا مهمًا قدّم فيه تقييمًا للحالة الراهنة بعد مرور عشرين عامًا على دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ. وكذلك كان من بين المتحدثين نيكولاس كاسبرزيك، رئيس قسم قناة مشتريات خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA بالاتحاد الأوروبي، وميلاني ريجمبال، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (UNLIREC)، وجيني نيلسن، مسؤولة

¹ ومن بين هذه الوثائق: الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي؛ وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها؛ والموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة؛ وخطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي

في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO) إلى جانب أكاديميين وباحثين ومسؤولين معروفين من جميع أنحاء العالم.

وأدلت سيبيل باور، رئيسة الائتلاف الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها ومديرة دراسات برنامج صناعة الأسلحة ونزعها في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بكلمة المؤتمر الختامية التي أشارت فيها إلى أن: "أحد أهداف الائتلاف وهذا المؤتمر هو تسهيل تبادل الرؤى بين صانعي السياسات والخبراء والأكاديميين". وركزت في كلمتها على أهمية الأفكار الجديدة والحاجة إلى التفكير الابتكاري والإبداعي والاستشرافي، داعية الحضور إلى "التفكير الابتكاري والإبداعي"، وتبني "التعاطف الاستراتيجي" عن طريق وضع أنفسهم مكان الدول الأخرى، والنظر إلى الأمور من منظورهم. كما دعت المشاركين للبحث عن القواسم المشتركة بدلاً من التركيز على المسائل الخلافية ودراسة الفرص الضائعة للاستفادة منها والبناء عليها. واختتمت كلمتها بالتشديد على الحاجة إلى تعزيز ثقافة منع انتشار الأسلحة ونزعها، وتحقيق المساواة بين الجنسين فقط ليس فقط من خلال مشاركة النساء في اجتماعات منع انتشار الأسلحة وفعاليتها، ولكن من خلال مشاركتهم بصفتهن رؤساء للوفود.

وقد برهن المؤتمر الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها، مرة أخرى، على أنه حدث مركزي للمناقشات متعددة الأطراف بشأن الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة ونزعها. كما أكد من جديد على التزام الاتحاد الأوروبي القوي بالقواعد التي يقوم عليها النظام العالمي، وأظهر وجود وعي متزايد لدى المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمسؤولين في منظمات المجتمع المدني في بلدان أخرى بشأن سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة ونزعها. علاوة على ذلك، كشفت النقاشات عن طرق ووسائل جديدة لتحسين قدرات بعض البلدان ذات الخبرة المحدودة في مواجهة التهديدات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل ووسائل تسليمها. وأخيراً، مثل المؤتمر ملتقى مهماً لتعزيز دور مراكز التفكير الأوروبية المتخصصة وتكاملها في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها.



بتمويل من الاتحاد الأوروبي